AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, Ethiopia P. O. Box 3243 Tel ; 5517 700 Fax : 5511299
Website : www.africa-union.org

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثانية والثلاثون
أديس أبابا، إثيوبيا، 22 – 26 يناير 2018

EX.CL/1042 (XXXII)

الأصل: انجليزي/ فرنسي

تقرير الدورة الثانية للجنة الفنية المتخصصة للهجرة والمشردين داخلياً

كيجالي، رواندا، 16 – 21 أكتوبر 2017

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي
UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA
Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone: 00 251 11 5517 700; Fax: +251 115 182 072
www.au.int

اللجنة الفنية المتخصصة
المعنية بالهجرة واللاجئين والنازحين داخليا
الدورة العادية الثانية
الاجتماع الوزاري
كيجالي، رواندا، 20 – 21 أكتوبر 2017

AU/STC/MRIDP/MIN/Rpt(II)

الموضوع: " فرص الهجرة وحرية تنقل الأشخاص في أفريقيا والتخفيف من حدة التحديات"

تقرير الاجتماع الوزاري

أولا. مقدمة

1. عُقد الاجتماع الوزاري للدورة الثانية للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة المعنية بالهجرة واللاجئين والنازحين داخليا في كيغالي، رواندا يومي 20 و21 أكتوبر 2017. وكان موضوع الاجتماع *"فرص الهجرة وحرية تنقل الأشخاص في أفريقيا والتخفيف من حدة التحديات"*

2. كان الهدف من الاجتماع بحث الصكوك والوثائق والتقارير التالية والموافقة عليها:

أ) مشروع البروتوكول بشأن حرية تنقل الأشخاص والحق في الإقامة والاستقرار في أفريقيا وخطة تنفيذه.

ب) مشروع الموقف الأفريقي الموحد بشأن الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

ج) الإطار المنقح لإطار سياسة الهجرة في أفريقيا وخطة تنفيذه العشرية.

د) التقرير المرحلي لمبادرة القرن الأفريقي للاتحاد الأفريقي بشأن الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين.

هـ) مشروع المقررات

الحضور

3. حضر الاجتماع الثاني للجنة الفنية المتخصصة المعنية بالهجرة واللاجئين والنازحين داخليا الدول الأعضاء التسعة والأربعون التالية: الجزائر، أنغولا، بنين، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بورندي، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، جزر القمر، الكونغو، كوت ديفوار، جيبوتي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، مصر، غينيا الاستوائية، إريتريا، إثيوبيا، جامبيا، غانا، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، مدغشقر، مالاوي، مالي، موريشيوس، موريتانيا، المغرب، موزمبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، رواندا، الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، ساوتومي وبرينسيبي، السنغال، سيراليون، الصومال، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، السودان، سوازيلند، تنزانيا، توجو، تونس، أوغندا، زيمبابوي.

4. كما حضر الاجتماع المجموعات الاقتصادية الإقليمية التالية: الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مجموعة شرق أفريقيا، المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي.

5. كما حضر الجلسة المفتوحة المراقبون التاليون:

بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الاتحاد الأفريقي، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، منظمة الهجرة الدولية، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشئون اللاجئين، منظمة العمل الدولية.

الافتتاح

6. رحبت معالي السيدة **ميناتا سامات سيسوما**، مفوضة الشؤون السياسية لمفوضية الاتحاد الأفريقي، في كلمتها الافتتاحية بجميع الحضور، وشكرت حكومة رواندا على حسن استضافتها لهذا الاجتماع وهنأت الخبراء على التوصيات المقدمة لبحثها من قبل الوزراء. وسلطت الضوء على القضايا الأربع الرئيسية التي سيتم بحثها خلال دورة اللجنة الفنية المتخصصة، وذكرت بأن حرية تنقل الأشخاص في أفريقيا وجواز السفر الأفريقي هي أحد المشاريع الرئيسية في أجندة 2063 وجزء لا يتجزأ من تحقيق أجندة التكامل في أفريقيا. وأكدت على ضرورة التحدث بصوت واحد في التصدي لتحديات الهجرة غير النظامية في القارة، ولا سيما من خلال الموقف الأفريقي الموحد بشأن الاتفاق العالمي للهجرة وإطار سياسة الهجرة. واختتمت كلمتها بالإعراب عن تأييدها لتنفيذ مبادرة القرن الأفريقي بشأن الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين.

7. أعرب معالي السيد **محمد سالم ولد السالك عويد** وزير خارجية الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية والرئيس المنتهية ولايته للجنة الفنية المتخصصة الأولى للهجرة واللاجئين والنازحين داخليا عن تقديره للخبراء ومكتب اللجنة الفنية المتخصصة المنتهية ولايته والمفوضية على التزامهم المتواصل بالنهوض بأجندة الهجرة القارية. وأكد على الإنجازات التي حققتها اللجنة الفنية المتخصصة الأولى وأوصى بشدة بأن تعقد اللجنة الفنية المتخصصة اجتماعات مع المفوضية قبل انعقاد الدورة العادية للجنة الفنية المتخصصة الثالثة في 2019. علاوة على ذلك، هنأ الرئيس الجديد للجنة الفنية المتخصصة الثانية وأكد له دعمه الكامل، واستعداده لتوجيه أنشطة المكتب، واختتم كلمته بالإعراب عن تقديره لحكومة رواندا وشعبها على حسن الضيافة التي حظيت بها جميع الوفود.

8. ألقى معالي السيد **جونستون بوسينغي**، وزير العدل والمدعي العام الكلمة الافتتاحية باسم حكومة رواندا. ثم رحب بجميع المشاركين وشكر مفوضية الاتحاد الأفريقي على اختيار رواندا لاستضافة الاجتماع. وأشار إلى أن الحدود الحالية موروثة إلى حد كبير عن الاستعمار الذي بلقن القارة في تجاهل تام لمصالح الأفريقيين. وشدد أيضا على أن استعادة القارة لاستقلالها السياسي هو فرصة للتصدي بشكل جماعي لبعض التحديات القارية وإيجاد حلول للتحديات المشتركة. وأثنى على الاتجاهات الإيجابية في إلغاء البلدان الأفريقية للتأشيرات، وذكر أن المكاسب المتأتية من حرية تنقل الأشخاص حقيقية وتفوق بكثير التحديات المتوخاة. واختتم الرئيس الجديد كلمته بالإشارة إلى أن المهمة المقبلة تتمثل في تسوية بعض المسائل التي أثيرت وبحثها وتقديم النتائج إلى اللجنة الفنية المتخصصة المعنية بالعدال والشؤون القانونية وإلى المؤتمر في يناير 2018 للموافقة عليها، وأعلن عن افتتاح الدورة.

ثالثا. المسائل الإجرائية

9. أعلن رئيس اللجنة الفنية المتخصصة المنتهية ولايته عن التشكيلة الجديدة للمكتب على النحو التالي:

الرئيس: شرق أفريقيا: رواندا.

النائب الأول للرئيس: غرب أفريقيا: مالي.

النائب الثاني للرئيس: الجنوب الأفريقي: ليسوتو.

النائب الثالث للرئيس: وسط أفريقيا: جمهورية أفريقيا الوسطى.

المقرر: شمال أفريقيا: لا تزال المشاورات جارية لاختيار المقرر.

10. أبلغت مصر الاجتماع بأن المشاورات في المنطقة الشمالية لتولي منصب المقرر في مكتب الدورة الثانية لهذه اللجنة الفنية المتخصصة لن تتمكن من التوصل إلى حل توافقي واقترح إحالة المسألة إلى المجلس التنفيذي. وطلب الرئيس من رواندا تيسير إجراء مزيد من المشاورات وتقديم تقرير عنها في اليوم التالي.

11. في اليوم الأخير من الاجتماع، قدمت رواندا تقريرا عن تيسير التفاوض داخل المنطقة الشمالية لتعيين مقرر مكتب اللجنة. كانت النتيجة عدم التوصل إلى توافق في الآراء، وأنه ينبغي إحالة المسألة إلى المجلس التنفيذي. وأيد الاجتماع هذه التوصية.

12. تم اعتماد جدول الأعمال وبرنامج العمل.

رابعا. مناقشة بشأن الموضوع: " فرص الهجرة وحرية تنقل الأشخاص في أفريقيا من حدة التحديات".

13. ناقش الاجتماع الموضوع المذكور أعلاه. دارت المناقشة حول العرض الذي قدمه **مدير الشؤون الاجتماعية، السفير أولاوالي إ. مايغون،** الذي أكد أن الإدارة الفعالة للهجرة يمكن استخدامها لتعزيز الإمكانات الاقتصادية والإنمائية لأفريقيا. وسلط الضوء على مختلف الأطر القانونية والسياسية للاتحاد الأفريقي، مثل إطار سياسة الهجرة، واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969 بشأن اللاجئين، واتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخليا ومساعدتهم في أفريقيا لعام 2009، باعتبارها صكوكا تعكس الأهمية التي يوليها الاتحاد الأفريقي للهجرة من أجل التنمية. وذكر كذلك مختلف مقررات المؤتمر التي أدت إلى وضع مشروع البروتوكول المتعلق بحرية تنقل حركة الأشخاص وحق الإقامة والاستقرار. وفي هذا السياق، أكد المدير على ضرورة إعادة النظر في تسنيد الهجرة والتنقل، والتعامل مع مخاوف

البلدان المضيفة من اكتساح المهاجرين غير النظاميين والعمال الأجانب لها. واختتم كلمته بطرح خمسة أسئلة تتعلق بالشباب والحماية والتحويلات المالية واستثمارات المغتربين والأمن.

14. خلال هذا الجزء، تبادل الوزراء تجارب بلدانهم في مجال الهجرة، وقدموا التعليقات والتوصيات التالية:

(1) يجب على أفريقيا أن تعبئة مواردها لتحسين الظروف المعيشية للاجئين والمهاجرين سواء داخل القارة أو خارجها بما في ذلك من خلال الاتفاقيات الثنائية، وكفالة احترام حقوقهم الإنسانية وكرامتهم.

(2) هناك ضرورة لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية في القارة من أجل التصدي لأثرها على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا.

(3) هناك حاجة إلى تسخير فوائد الهجرة والفرص التي تتيحها، بما في ذلك تعزيز التجارة البينية والتعجيل بالتكامل القاري، والقضاء على الفقر، وخلق فرص العمل، والمساهمة في التنمية في النهاية.

(4) أكدوا على أهمية معالجة قضايا الهجرة واللاجئين على المستوى القاري، ثم أعربوا عن تقديرهم للجهود المبذولة على مستوى الاتحاد الأفريقي.

(5) يجب على أفريقيا أن تظهر قدرا أكبر من التضامن والوحدة لمكافحة الهجرة غير النظامية، التي تؤدي إلى وفاة المهاجرين بشكل مأساوي عبر الطرق البرية والبحرية الخطيرة.

(6) ضرورة مراعاة أوجه التفاوت في مؤسساتنا، ولا سيما المؤسسات ذات الصلة بالأمن، **ومستويات التنمية الاقتصادية المختلفة**، فيما بين البلدان الأفريقية عند تنفيذ البروتوكول المتعلق بحرية التنقل؛ وتشجيع المبادرات الأفريقية لمعالجة أوجه التفاوت الاقتصادي فيما بين البلدان الأفريقية من أجل تهيئة بيئة مواتية لتنفيذ البروتوكول.

(7) يجب أن يظل الاستقرار والديمقراطية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والسلم في جميع أنحاء القارة هدفنا الأساسي، في سعينا لمعالجة المسائل المتعلقة بإدارة الهجرة.

(8) يجب استكمال مناقشات مجدية بشأن الهجرة مع لالتزام الجماعي بتوفير فرص العمل للشباب وتحقيق الازدهار الاقتصادي والتنمية في القارة.

خامسا. بحث تقرير اجتماع خبراء اللجنة الفنية المتخصصة

15. قدم رئيس خبراء اللجنة الفنية المتخصصة، في جلسة مغلقة، تقرير اجتماع خبراء اللجنة الفنية المتخصصة. وعقب هذا العرض، قرر الاجتماع بحث المسائل المعلقة الواردة في التقرير، وقدموا التوصيات التالية:

بشأن حرية تنقل الأشخاص:

16. بحث الاجتماع المسائل المعلقة التي لم يحسمها الخبراء، والمتعلقة بمشروع البروتوكول المتعلق بحرية تنقل الأشخاص. وتم إبداء التحفظات واتخاذ القرارات التالية.

17. تم الإعراب عن ثلاثة مواقف رئيسية حول المادة 32 بشأن "التوقيع والتصديق والانضمام"، وعن المادة 33 التي تتناول "بدء النفاذ":

1) أوصت أغلبية الوفود بأن يبدأ يتم دخول مشروع البروتوكول وفق عملية التصديق الاعتيادية، بما في ذلك المتطلبات الدستورية. كما رأت أغلبية الوفود أنه ينبغي أن يكون العدد المطلوب من التصديقات للدخول حيز التنفيذ 15.

2) اقترحت بعض الوفود الإبقاء على خيار الدخول حيز التنفيذ بعد اعتماده من قبل المؤتمر، وهذا وفقا لمقرر المؤتمر؛

3) اقترحت بعض الوفود بأن يدخل البروتوكول حيز التنفيذ بشكل مؤقت بعد اعتماده من قبل المؤتمر في يناير 2018، وبشكل نهائي بعد إيداع الدول الأعضاء لصكوك التصديق الخمسة عشر[1].

18. أشار الاجتماع إلى أن المواد 32 بشأن "**التوقيع والتصديق والانضمام**"، و 33 بشأن " **الدخول حيز التنفيذ**"، و34، الفقرة 5 بشأن "**التعديل والتنقيح**"، و 36 بشأن " **تعليق العضوية والانسحاب**"، و 37 بشأن "التحفظات وجميعها واردة بين قوسين في مشروع البروتوكول، مترابطة وينبغي بحثها جميعا معا. ومن نفس المنطلق، تتناول جميع هذه المواد مسائل قانونية، وينبغي إحالتها إلى اللجنة الفنية المتخصصة المعنية بالعدل والشؤون القانونية. بوصفها الجهة المناسبة لبحثها وحلها.

19. قُدم اقتراح بإضافة إشارة إلى التشريعات الوطنية في تعريف الحق في الإقامة الوارد في المادة 1 من مشروع البروتوكول: "حق الإقامة" يعني حق مواطني إحدى الدول الأعضاء في الإقامة والبحث عن العمل في دولة عضو أخرى غير بلده الأصلي؛ "**وفقا للتشريعات الوطنية للدولة العضو المضيفة** "، ولم يكن هناك اعتراض على الاقتراح.

20. شجع الاجتماع على أن ينظر الدول الأعضاء في بناء زخم إيجابي من خلال مبدأ الأبعاد المتغيرة في تسهيل حرية تنقل الأشخاص في أفريقيا.

مشروع الموقف الأفريقي الموحد بشأن الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

21. أيد الاجتماع الموقف الأفريقي الموحد بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية ، وأوصى بتقديمه إلى الدورة المقبلة للمؤتمر للاعتماد.

---

[1] أبدت تونس ومصر تحفظات بشأن هذا المقترح

إطار سياسة الهجرة في أفريقيا2018-2030

22. اعتمد الاجتماع إطار الموقف الأفريقي الموحد وخطة تنفيذه.

23. أحاط الاجتماع علما بالتقرير المرحلي عن مبادرة القرن الأفريقي بشأن الاتجار بالبشر وتهرب المهاجرين، وأوصوا بإحالته إلى الدورة المقبلة للمؤتمر. كما تمت التوصية بأن تدعم مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء هذه المبادرة.

سادسا. بحث مشاريع المقررات والتوصيات واعتمادها

24. اعتمد الاجتماع مشروع مقررات وتوصيات كيغالي واعتمدهما مع التعديلات التي سترد في المقرر الملحق بهذا التقرير.

سابعا. ما يستجد من أعمال

25. اقترحت نيجيريا، بدعم من جامبيا، عقد دورة استثنائية للجنة الفنية المتخصصة في 2018 لبحث مشروع البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والمتعلق بشأن انعدام الجنسية والحق في الجنسية، وتفعيل الوكالة الإنسانية الأفريقية. أحاط الاجتماع علما بهذا الطلب.

26. طلب وفد الصومال تبادل الخبرات في مجال وثائق السفر. وأحاط الاجتماع علما بهذا الطلب.

27. أطلع الوفد الليبي الاجتماع على الحالة الراهنة في ليبيا إزاء العدد الكبير من المهاجرين الأفريقيين في البلد. وشدد الوفد على الحاجة إلى الدعم وفقا لاتفاق الصخيرات. وأعرب الاجتماع عن تأييده للجهود الليبية الرامية إلى استعادة السلم والأمن، وطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تعمل مع السلطات الليبية والبلدان الأفريقية المصدرة للمهاجرين من أجل تسهيل عودتهم الآمنة والكريمة والمنظمة.

ثامنا: التاريخ والمكان

28. قبل الاجتماع عرض جمهورية جامبيا باستضافة الدورة الثالثة للجنة الفنية المتخصصة في 2019 ، وسيتم تحديد التاريخ المكان بصورة مشتركة.

تاسعا. الجلسة الختامية

29. أبرزت مفوضة الشؤون الاجتماعية، في كلمتها الختامية، مساهمات جميع الوثائق ذات الصلة التي اعتمدتها اللجنة في التصدي للهجرة غير النظامية. وشكرت جميع المشاركين على حضور الدورة الثانية للجنة التقنية المتخصصة وهنأت حكومة وشعب رواندا على كرم ضيافتهم. وأعربت عن تقديرها الخاص لرواندا ونيجيريا على سياستهما التقدمية بشأن إصدار التأشيرات للأفريقيين. وأعربت عن تقديرها لدور اللجنة في التنظيم الناجح للاجتماعات والشركاء لمساهمتهم ودعمهم.

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 002511-115 517 700 Cables: OAU, Addis Ababa
website : www.au.int

اللجنة الفنية المتخصصة

المعنية بالهجرة واللاجئين والنازحين

الدورة العادية الثانية

الاجتماع الوزاري

كيجالي، رواندا، 20 – 21 أكتوبر 2017

AU/STC/MRIDP/Dec.(II)

الموضوع: " فرص الهجرة وحرية تنقل الأشخاص في أفريقيا والتخفيف من التحديات"

المقررات والتوصيات

الديباجة

نحن الوزراء المسؤولون عن الهجرة واللاجئين والنازحين داخليا، المجتمعون في الدورة الثانية لجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة المعنية بالهجرة واللاجئين والنازحين داخليا، المنعقدة في الفترة من 16 إلى 21 أكتوبر 2017، في كيغالي، رواندا،

إذ نشير إلى رؤية القادة المؤسسين والشعوب الأفريقية من أجل قيام أفريقيا موحدة ومزدهرة وسلمية تمثل قوة دينامية على الساحة العالمية وتفان مستمر في تحقيق الوحدة الأفريقية والنهضة الأفريقية؛

إذ نحيط علما بالقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي الذي اعتمد في لومي بتوجو في يوليو 2000، والذي يبرز طموح التعجيل بالتكامل السياسي والاجتماعي والاقتصادي للقارة؛ وحقيقة أن ذلك لن يتحقق إذا لم يكن هناك حرية تنقل الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال والخدمات؛

إذ نشير إلى المعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية (أبوجا 1991)، وإعلان المؤتمر Assembly/AU/Decl.6(XXV) **الصادر في جوهانسبورغ بشأن الهجرة، ومقرر المؤتمر** Assembly/AU/Dec. 607 (XXVII) **الصادر في كيغالي في يونيو 2016**

إذ نسترشد برؤيتنا المشتركة لقارة متكاملة، ومتحدة سياسيا، واستنادا إلى المثل الأفريقية العليا ورؤية النهضة الأفريقية الواردة في التطلع 2 من أجندة الاتحاد الأفريقي 2063؛

إذ نضع في الاعتبار الأحكام المتعلقة بحرية تنقل الأشخاص على النحو المنصوص عليه في إعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 وفي المادة 12 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لعام 1981؛

إذ نعترف بإسهامات المجموعات الاقتصادية الإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية، واستنادا إلى إنجازاتها، من أجل التحقيق التدريجي لحرية تنقل الأشخاص؛

إذ نقتنع بأن من شأن حرية تنقل الأشخاص ورؤوس الأموال والسلع والخدمات أن تفضي إلى زيادات كبيرة في التجارة والاستثمارات البينية الأفريقية وتعزيز مكانة أفريقيا في التجارة العالمية؛ وتعزيز السياحة والتكامل الثقافي وتحقيق الوحدة الأفريقية وتسهيل التجارة البينية الأفريقية، وتشجيع التعليم وزيادة التحويلات المالية داخل أفريقيا، وتعزيز تنقل العمالة وخلق فرص العمل والعمالة وتحسين المستويات

المعيشية للشعوب الأفريقية، مع تشجيع تعبئة الموارد البشرية والمادية في أفريقيا واستخدامها من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي والتنمية؛

إذ نشير إلى مختلف مقررات مؤتمر الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك المقرر Assembly/AU/Decl. 6(XXV) **المعتمد في جوهانسبرغ في يونيو 2015، الذي أقر فيه المؤتمر بأثر الهجرة على التنمية، وأعرب عن قلقه إزاء خطورة التحركات غير النظامية للمهاجرين الأفريقيين داخل أفريقيا وخارجها؛ وطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي إجراء مشاورات تحضيرية مع الدول الأعضاء بشأن وضع بروتوكول على نطاق القارة بشأن حرية تنقل الأشخاص، والحاجة إلى بناء القدرات المؤسسية للدول الأعضاء لتعزيز الإدارة الفعالة للهجرة؛**

إذ نشير أيضا إلى مقرر المؤتمر Assembly/AU/Dec.607(XXVII) **المعتمد في يوليو 2016 في كيغالي، رواندا، والذي رحب فيه بإطلاق جواز السفر الأفريقي، وحث الدول الأعضاء على اعتماد جواز السفر الأفريقي والعمل بشكل وثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي لتسهيل عملية إصداره على المستوى الوطني وفقا للمعايير والتصاميم والمواصفات الدولية؛**

إذ نؤكد على مختلف الأطر القانونية والسياسية القائمة التي اعتمدتها الدول الأعضاء لإدارة الهجرة والتنقل في القارة. وتشمل هذه الوثائق القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، وأجندة 2063، واتفاقية كمبالا لحماية النازحين داخليا ومساعدتهم، واتفاقية نيامي بشأن التعاون العابر للحدود، وبروتوكول مابوتو، والإطار المنقح لسياسات الهجرة في أفريقيا، والموقف الأفريقي الموحد بشأن الهجرة والتنمية، واستراتيجية الاتحاد الأفريقي لإدارة الحدود، وغيرها من الصكوك والمبادرات المماثلة للاتحاد الأفريقي، مثل المنظومة الأفريقية للسلم والأمن، والمنظومة الأفريقية للحكم، والمعهد الأفريقي للتحويلات المالية، والبرنامج المشترك لهجرة العمالة، وخطة الحد الأدنى للتكامل، واتفاق التجارة الحرة، والبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، وبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا؛

ورغبة منا في اعتماد الموقف الأفريقي الموحد بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية لضمان أخذ الاهتمامات الأفريقية في الاعتبار على النحو الملائم على الصعيد العالمي وغيره من المحافل الدولية، وأن تتكلم القارة بصوت واحد؛

وبعد بحثنا مشروع البروتوكول الملحق بالمعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية المتعلق بحرية تنقل الأشخاص وحق الإقامة والاستقرار بصيغته المعدلة، ومشروع خارطة الطريق للتنفيذ الملحق بهذا البروتوكول بوصفه جزءا لا يتجزأ من البروتوكول[2]؛ وإطار سياسة الهجرة لأفريقيا وخطة تنفيذه؛ والموقف

---

[2] **أبدت مصر وأرتيريا عن تحفظهما تجاه هذه العبارة " بوصفه جزءا لا يتجزأ من البروتوكول"**

الأفريقي الموحد بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية؛ والتقرير المرحلي عن مبادرة القرن الأفريقي بشأن الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين؛

1. **نقرر ما يلي:**

ألف. مشروع البروتوكول الملحق بالمعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية، المتعلق بحرية تنقل الأشخاص والحق في الإقامة والاستقرار:

1) نحيل مشروع البروتوكول المنقح وخارطة الطريق لتنفيذه إلى اللجنة الفنية المتخصصة المعنية بالعدل والشؤون القانونية لبحثه وإحالته إلى أجهزة صنع السياسة للاتحاد الأفريقي في يناير 2018؛

2) نطلب من المفوضية عقد اجتماع لمديري إدارات الهجرة للدول الأعضاء لوضع المبادئ التوجيهية والمواصفات لتصميم وإنتاج وإصدار واستخدام جواز السفر الأفريقي على النحو الذي أطلقه رؤساء الدول والحكومات في يوليو 2016 في كيغالي، رواندا؛

3) نطلب من المفوضية تقديم مقترح لأجهزة صنع السياسية المعنية، لإنشاء وحدة فنية متخصصة من شأنها المساعدة الفنية من أجل تنفيذ خارطة الطريق للتنفيذ الملحقة بالبروتوكول ومتابعة تنفيذ البروتوكول بعد اعتماده.

4) نطلب من المفوضية تقديم تقرير عن دخول البروتوكول حيز التنفيذ وحالة تنفيذه من قبل الدول الأعضاء إلى الدورة الثالثة للجنة الفنية المتخصصة المعنية بالهجرة واللاجئين والنازحين.

باء. إطار سياسة الهجرة 2018-2030

1) نعتمد الإطار المنقح لسياسة الهجرة في أفريقيا 2018 – 2030

2) نعتمد خطة العمل 2018-2030 الملحقة بإطار سياسات الهجرة؛

3) نشجع الدول الأعضاء على بحث إمكانية مواءمة سياساتها مع إطار سياسة الهجرة من أجل تسهيل الإدارة السليمة للهجرة وتسييرها؛

4) نعيد التأكيد على مقرر المجلس التنفيذي Decision EX. CL/Dec.314 (IX) **بشأن إنشاء المركز الأفريقي لدراسة الهجرة، ونطلب من المفوضية؛ بالتعاون مع حكومة جمهورية مالي، للتعجيل بعملية إنشاء المركز بتزويد أجهزة صنع السياسة للاتحاد الأفريقي المعنية بالآثار الإدارية والمالية القانونية المترتبة على إنشائه.**

5) نطلب من المفوضية إجراء تقييم منتصف المدة في 2024 وتقييم نهاية المدة في 2030 لتنفيذ إطار سياسة الهجرة؛

جيم. مبادرة القرن الأفريقي للاتحاد الأفريقي بشأن الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين

1) نحيط علما بالتقرير المرحلي عن مبادرة القرن الأفريقي للاتحاد الأفريقي بشأن الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين؛

2) نشيد بالدول الأعضاء في المبادرة للتقدم المحرز، ونحثها على مواصلة الحوار والتعاون في التصدي للجماعات الإجرامية المنظمة؛

3) نحث على استدامة المبادرة وتعميمها على مسارات الاتجار والتهريب الأخرى عبر القارة، وكذلك توسيع نطاق الآليات التنفيذية للمبادرة لتشمل أقاليم أخرى بما في ذلك مجموعة الخمسة لبلدان الساحل.

4) نطلب من المفوضية دعم المركز الإقليمي للعمليات في الخرطوم ومركز التدريب في القاهرة لإنفاذ القوانين، وتسهيل مشاركة الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأفريقي التي ليست طرفا في مبادرة القرن الأفريقي للاتحاد الأفريقي، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، بناء على طلبها؛

5) نطلب من أجهزة صنع السياسة في الاتحاد الأفريقي تخصيص الموارد اللازمة لتنفيذ أنشطة مبادرة القرن الأفريقي للاتحاد الأفريقي.

6) نطلب من المفوضية إحالة التقرير المرحلي إلى المجلس التنفيذي والمؤتمر.

دال. مشروع الموقف الأفريقي الموحد بشأن الاتفاق العالمي بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

1) نوافق على مشروع الموقف الأفريقي الموحد بصيغته المعدلة؛ ونحيله إلى المؤتمر للاعتماد، ومن ثم إلى المجموعة الأفريقية في نيويورك وجينيف، وبروكسيل لاستخدامه خلال المفاوضات المتعددة الأطراف.

2) نحث الدول الأعضاء على التحدث بصوت واحد خلال المفاوضات حول الاتفاق العالمي بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية مع الأخذ في الاعتبار الموقف الأفريقي الموحد.

3) نشجع الدول الأعضاء على الاسترشاد بالموقف الأفريقي الموحد في المفاوضات الثنائية بشأن اتفاقات الهجرة.

2. نرحب بعرض جمهورية جامبيا لاستضافة الدورة الثالثة للجنة الفنية المتخصصة المعنية بالهجرة واللاجئين والنازحين داخليا في أفريقيا، المقرر عقدها في عام 2019.

3. نعرب عن امتنانا لفخامة الرئيس بول كاغامي، ولحكومة رواندا وشعبها لاستضافتها الدورة الثانية للجنة الفنية المتخصصة، ولحسن الضيافة التي حظي بها جميع المشاركين.

حرر في كيغالي، رواندا، في 21 أكتوبر 2017

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Council of Ministers & Executive Council Collection

2018-01-26

Report of 2nd Session of the Specialized Technical Committee on Migration, Refugees and Internally Displaced Persons (IDPs), 16 – 21 October 2018, Kigali, Rwanda

African Union

DCMP

https://archives.au.int/handle/123456789/8926

Downloaded from African Union Common Repository